وفي ٢ تشرين الاول ١٩٦٢ اقترح جونسون حلا قائما على الاجراءات التالية :

(١) يعطى كل رب اسرة من اللاجئين فرصة للاختيار الحر ــ بمعزل عن اي ضغط من اي مصدر كان ــ بين العودة الى فلسطين والتعويض .

(٢) ينبغي ان يكون كل لاجيء على علم تام (أ) بطبيعة الفرص المتاحة له للاندماج في حياة المجتمع الاسرائيلي ان هو اختار العودة و(ب) كمية التعويضات التي سيتلقاها كبديل ان هو اختار البقاء حيث هو .

(٣) يتم حساب التعويضات على أساس قيمة الممتلكات كما كانت في فلسطين عام ١٩٤٧ ــ ١٩٤٨ مضافة اليها الفوائد المستحقة .

(٤) تقوم الولايات المتحدة وغيرها من الدول الاعضاء في هيئة الامم ــ بما فيها اسرائيل ــ بالاسهام في توفير الاموال اللازمة لدفع التعويضات .

(٥) من حق اسرائيل أن تجري كشفا أمنيا على كل لاجيء يختار العودة .

(٦) يستفيد اللاجئون الذين لم يكن لهم أية ممتلكات في فلسطين من تعويض مالي مقطوع لمساعدتهم على الاندماج في المجتمع الذي يختارون التوطن فيه . ويتم دفع هذه التعويضات من خلال هيئة الامم التي ستقوم بدور الوسيط والعازل بين الاطراف المعنية الى أن تنتهي عملية التوطين .

(٧) يحق لاية حكومة الانسحاب من هذا المشروع اذا اعتبرت ان فيه تهديدا لمصالحها الحيوية .

(٨) يتم تطبيق المشروع بصورة تدريجية ، كما ان التخلي عنه في منتصف الطريق لن يترك اللاجئين في وضع أسوأ مما كانوا عليه قبل الشروع بتنفيذه .

رفضت اسرائيل مقترحات جونسون في تشرين الثاني ١٩٦٢ على لسان وزيرة الخارجية يومها (جولدا مائير) التي أكدت من جديد القرار الذي اتخذه الكنيست في تشرين الثاني ١٩٦١ القائل باستحالة عودة اللاجئين الى اسرائيل لان الحل الوحيد لمشكلتهم هو توطينهم في الدول العربية .

لم ترفض الحكومات العربية مقترحات جونسون صراحة ، انما استمرت في اصرارها على ضرورة موافقة اسرائيل على قرارات هيئة الامم المتعلقة بقضية اللاجئين قبل الدخول في بحث اية تفاصيل أخرى مرتبطة بهذا الموضوع . وعلى أثر فشل مشروعه استقال جونسون في مطلع عام ١٩٦٣ من عمله في هيئة الامم .

بعد مضي بضعة اشهر على فشل مهمة جونسون تحركت الدبلوماسية الامريكية من جديد ولكن بدون ان تتقدم بأية مشاريع او مبادرات جديدة للسلام ، بل عادت للعمل هذه المرة من خلال لجنة التوفيق الدولية . ففي ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٣ تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار أمام اللجنة السياسية الخاصة التابعة للجمعية العامة لهيئة الامم يدعو لجنة التوفيق للاستمرار في مساعيها من أجل تنفيذ نص الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤/٣ (وهي الفقرة التي تعطي الخيار للاجئين بين العودة والتعويض) . وقد تبنت اللجنة السياسية مشروع القرار الذي رفضه المندوب الاسرائيلي رفضا كليا ومباشرا .

أما لجنة التوفيق فقد رفعت تقريرا الى الجمعية العامة في ٣ كانون الاول ١٩٦٣ قالت فيه ان الولايات المتحدة اخذت تجري منذ بداية عام ١٩٦٣ سلسلة من الاتصالات الهادئة على أعلى المستويات مع كل من اسرائيل والاردن ولبنان وسوريا والجمهورية العربية المتحدة حول تسوية النزاع العربي الاسرائيلي . كما ذكر التقرير ان جميع الاطراف ابدت